الأمم المتحدة S/2011/116

مجلس الأمن

Distr.: General
8 March 2011
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٤ آذار/مارس ٢٠١١ موجّهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الدعوى المقامة في المحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بكينيا وفيما يخص المادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ففي أعقاب الأزمة التي حدثت بعد الانتخابات في عام ٢٠٠٨، اتخذت كينيا قراراً واعياً بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية شاملة تصدياً للأسباب الجذرية للأزمة. وحافظت كينيا منذ ذلك الحين على وتيرة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لم يشهد لها مثيل توجت بالاستفتاء الوطني بإصدار الدستور الجديد في آب/أغسطس ٢٠١٠. وهذا ما مهّد الطريق أمام إنشاء الآليات القانونية والقضائية اللازمة للتحقيق ومقاضاة الجناة المشتبه في ارتكابهم لأعمال العنف التي تلت الانتخابات بما يتفق مع مبدأ التكامل بموجب نظام روما الأساسي. وأدى قيام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باتهام ستة أفراد مسمياً إياهم بأسمائهم قبل الأوان وعلى نحو ضار، بوصفهم يتحمّلون القسط الأكبر من المسؤولية عن أعمال العنف، إلى إبطاء تنفيذ الدستور الجديد وعملية الإصلاح والإضرار بالمناخ السياسي الدقيق. وتهدد العملية المستمرة للمحكمة الجنائية الدولية بإشعال نار العنف من جديد، والتسبب في تعطيل القانون والنظام، وقد تسفر عن خسائر في الأرواح في كينيا، وبث الفوضى في الأنشطة الاقتصادية وأنشطة حفظ السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية المتسمة بالهشاشة وسرعة التأثر، وهي منطقة اضطلعت كينيا فيها بدور هام لتحقيق الاستقرار. وأحاط الاتحاد الأفريقي علماً بهذا الواقع البالغ الأهمية واعتمد قراراً بطلب إحالة بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي وإدراجه في جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي ضوء ما سبق، ثمة حاجة مُلحة لنزع فتيل التوترات التي قد تؤدي إلى اندلاع العنف من جديد وإلى خسائر في الأرواح. وتطلب كينيا إلى مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة بهدف إرجاء سير الدعوى المقامة في المحكمة الجنائية الدولية بشأن كينيا، وفقاً

الرجاء إعادة استعمال الورق

للصلاحيات الموكلة إلى المجلس بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي. وبطلب الإرجاء هذا، فإن كينيا لا تشجع بأي حال من الأحوال على الإفلات من العقاب، وإنما تسعى إلى تعزيز وترسيخ مبدأ التكاملية بموجب نظام روما الأساسي، وإلى تسهيل مواصلة تطبيق الدستور الجديد وتنفيذ الإصلاحات الواسعة النطاق، وهي تُسهم في الوقت نفسه في إحباط احتمالات تجدد العنف وبروز الفوضى في كينيا والمنطقة دون الإقليمية ككل.

وفي الختام، وفيما يُنتظر أن تبت المحكمة الجنائية الدولية في قرار إصدار أوامر بالحضور أو عدم إصدارها بحق الأفراد الذين قام المدعي العام باتهامهم مسمياً إياهم بأسمائهم في الأسبوع الثالث من شهر آذار/مارس ٢٠١١، أودُّ باسم رئيس جمهورية كينيا، موايي كيباكي، أن أطلب إليكم توجيه انتباه جميع أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس على وجه الاستعجال.

(توقيع) ماكاريا **كاماو**
السفير
الممثل الدائم